

التاريخ: 13-2-2024

موقف السعودية من التطبيع بعد طوفان الأقصى

موقف السعودية من التطبيع

بعد طوفان الأقصى

2024-02-13

يضم هذا الملف آراء مجموعة من الخبراء والمتحدثين في الملف السعودي لتقدير موقف السعودية من التطبيع بعد طوفان الأقصى، بالنظر إلى المستجدات التي انعكست على شروط تنفيذ اتفاقية التطبيع المحتملة بين السعودية والكيان المؤقت، من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، وهي المطالب السعودية ودوافعها وخلفياتها، بالإضافة إلى التنازلات التي يمكن أن تقدمها السعودية لإتمام هذه الصفقة. المشاركون في هذا الاستطلاع هم: الباحث السياسي د. فؤاد إبراهيم، والباحث السياسي الأستاذ علي مراد، والإعلامية الأستاذة مودة إسكندر، والباحث السياسي الأستاذ حسان عليان، والمحلل السياسي والاقتصادي د. حسن سرور، والناشط السياسي الأستاذ علي فايز.

شروط السعودية لتحقيق التطبيع

➤ د. فؤاد إبراهيم - باحث سياسي

باتت مسألة التطبيع محسومة سعودياً، وإن ما يجري الآن هو البحث في التفاصيل. تربط السعودية التطبيع أميركياً باتفاقية الدفاع التي تمثل بالنسبة لها ثمن عالي القيمة، بهدف حماية العرش لعقود قادمة. أما إسرائيلياً، فإن السعودية تربط التطبيع بوقف إطلاق النار الذي تريد تقديمه للشعب الفلسطيني وللرأي العام العربي والاسلامي كمنجز سعودي خالص ومن شأنه تبرير دخولها في التطبيع على قاعدة أنها نجحت في تحقيق ما عجز عنه الآخرون. باختصار السعودية تريد من الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية لحماية النظام، وتريد من الإسرائيلي وفقاً لإطلاق النار لتبرير التطبيع.

➤ علي مراد - باحث سياسي

شروط السعوديين للتطبيع، كما تسرّب خلال العامين الماضيين ولا يزال، تنقسم إلى قسمين اثنين:

أولاً: مطالب لدى الأميركيين وهي: (أ) اتفاقية دفاع مشترك مصادق عليها من مجلس الشيوخ الأميركي؛ (ب) برنامج نووي سعودي بمساعدة الأميركيين، أي يُخصّب فيه اليورانيوم على الأراضي السعودية؛ (ج) استئناف صادرات السلاح الأميركي إلى السعودية وتعهد اميركي بعدم العودة لإيقافها مستقبلاً.

ثانياً: مطلب لدى كيان العدو، وهو إعلان قبول حكومة العدو بقيام دولة فلسطينية، وفق ما يسمى حل الدولتين.

➤ مودة إسكندر - إعلامية

مطالب السعودي وشروطه: لا تزال الشروط الأولى التي وضعتها السعودية، هي نفسها، بنودًا لإتمام أي صفقة تطبيع محتملة: منح السعودية التكنولوجيا النووية - ضمانات حماية أمنية أميركية - رفع القيود على مبيعات الأسلحة للمملكة.

➤ علي فايز - ناشط سياسي

يريد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مظلةً ودعمًا أميركيًا كاملًا لتوليّه الحكم، ويريد ضمانات أمنية دفاعية شبيهة بالناو، تعطيه استقرارًا سياسيًا لينجز حلمه الذي عبّر عنه في تغيير السعودية. كما يريد دورًا إقليميًا/ دوليًا لا تنافسه فيه الإمارات وقطر ويكون فيه نداءً لإيران وتركيا في المنطقة.

➤ د. حسن سرور - محلل اقتصادي وسياسي

تتمحور المطالب السعودية بشكل خاص حول الأمن والحماية، ولذلك طلبت الرياض من الولايات المتحدة أن تقوم بعقد اتفاقية أمنية لحمايتها، لكن هذه الاتفاقية يجب أن تمر عبر الكونغرس إذا يراد أن تكون استراتيجية، ومن المستبعد أن يقوم الأخير بمنح السعودية هذا المطلب، والمرجح أن يمنحها دور الرعاية من قبل بعض الدول الذين أبرموا معها اتفاقيات عسكرية. طبعًا المملكة هنا تطالب بحقوق مفاعلات نووية سلمية ومنظومات صاروخية لكن إدارة بايدن لم يسبق أن كانت على علاقات طيبة مع ولي العهد محمد بن سلمان. إذًا الهاجس لدى السعودية هو العامل الأمني كونها تتجه في هذه الأثناء إلى تنشيط الواقع الاقتصادي ومشروع نيوم وغيرها.

➤ حسان عليان - باحث سياسي

مسار التطبيع السعودي ليس جديدًا، إنما انطلق منذ عام 1981 خلال مبادرة أطلقها الأمير فهد، خلال قمة فاس في المغرب، وعرفت آنذاك بمبادرة الأمير فهد، وتحدثت عن الأرض مقابل السلام. إذًا لدى السعودية أفكار قديمة في مسألة التطبيع العربي الإسرائيلي. الأمر الثاني، تكرر الأمر أيضًا خلال قمة بيروت عام 2002، عند إسقاط حق العودة من خلال الطرح السعودي، لكن الرئيس إميل لحود أصرّ على تعديل بعض المواد لحفظ حق العودة.

طرح محمد بن سلمان أكثر من مسألة في سياسة الانفتاح، ويرى أنه من الطبيعي أن يكون هناك علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، تحدث في إحدى المقابلات الإعلامية عندما تحدّث عن تحسين الوضع المعيشي

للفلسطينيين مقابل التطبيع، يعني قَلل من أهمية إنشاء دولة. الأمر الثالث هو خلال العدوان الحالي على غزة، وبسبب الإحراج، عاد السعودي للمطالبة بإنشاء دولة فلسطينية مقابل التطبيع، وعاصمتها القدس الشرقية.

تعليق المطالب والشروط السعودية

➤ د. فؤاد إبراهيم - باحث سياسي

السعودية لناحية التطبيع، لا تتصرف بكونها دولة بل تمثل محوراً إقليمياً، وإن كل قرار تتبناه له انعكاسات تتجاوز حدود المملكة، بل له تداعيات على مستوى الإقليم والعالم. التطبيع سوف يغيّر المشهد الاقليمي والدولي لما ينطوي عليه من ترتيبات سياسية وعسكرية واستراتيجية وأيضاً اقتصادية حيوية. ولذلك، تعلم الرياض الثمن الباهظ الذي تقدّمه في مقابل ما تطلبه من الأميركي والإسرائيلي. وثانياً، تخوض مغامرة بسمعتها ومكانتها كراعية للمقدسات، والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي ما لم يكن مشفوعاً بمطالب قابلة للتسويق عربياً وإسلامياً فإن مخاطره كبيرة جداً على موقعها وصورتها. إلى جانب ذلك، فالسعودية تراهن على ما بعد التطبيع لأنها سوف تبني تحالفات استراتيجية وشراكات عسكرية واقتصادية وأمنية يكون فيها للولايات المتحدة وللكيان الإسرائيلي تسهيلات وأدوار غير مسبوقه في الاقليم وهذا لا يمكن انجازه من دون ثمن.

➤ علي مراد - باحث سياسي

وفق ما أصبح واضحاً، السعودية تعنيها مصالحها بالدرجة الأساسية ولم تعد تقيم وزناً للقضية الفلسطينية، إلا بالمقدار الذي تؤثر فيه التطورات في القضية على مصالحها الخاصة، ولكن في الوقت نفسه، لا تستطيع أن تعلن عن التطبيع دون أن تدّعي تحقيق شيء للفلسطينيين، لذلك، بعد طوفان الأقصى، تسعى الرياض إلى انتزاع أي شيء للفلسطينيين لكي تبرّر فيه تطبيعها ولا يقال إنها طبّعت بالمجان ودون اكتراث للحقوق الفلسطينية، وذلك حرصاً على ما تبقى من مكانتها على الساحة الإسلامية. لذلك فإن مطالبها من الأميركيين هي الأساس، وعلى ما يظهر، هناك موافقة من بايدن على إعطائها مطالبها الثلاث، بالنظر إلى ارتفاع قيمة التطبيع بنظر الأميركيين بعد طوفان الأقصى.

➤ مودة إسكندر - إعلامية

البند الأول، فإن السعودية وضمن مساعيها للمنافسة والتفوق في المنطقة، تريد حيازة التكنولوجيا النووية مع تقديمها ضمانات بسلمية مشروعها. وبالتالي فهي تريد أن تكون هذه التكنولوجيا بيدها تتحكم فيها وفق تشاء، وليس على شاكلة الاتفاق المبرم بين الإمارات وأميركا.

البند الثاني، فإن العقيدة القائمة منذ تأسيس ممالك الخليج على الحماية الخارجية، تدفع السعودية لتحصيل تعهد دفاعي بضمان أمنها، وهو تعهد تحتاجه بشدة اليوم مع تنامي قدرات الجارة اليمنية التي باتت تصنع معادلات إقليمية، وخروجها من فلك توصيفها كحديقة خلفية للمملكة.

أما في البند الثالث، فيقع ضمن العسكرة التي تشهدها المنطقة، والانفاق العسكري المتنامي والذي بلغ مستويات قياسية في عهد الملك سلمان وابنه ولي العهد. ويندرج ضمن المخاوف الأمنية المتعاطمة من صعود قوى في المنطقة وتراجع النفوذ الأمريكي ومعها تعهدات الحماية.

➤ حسان عليان - باحث سياسي

لدى محمد بن سلمان تعليل للمطالب التي تريدها السعودية يتعلق بواقع المملكة الحالي ودورها الاستراتيجي، إذ تعتقد الرياض أنها ينبغي أن تكون عرابة في العالم العربي، بالنظر إلى أن مصر أصبحت في الخلف، فهي الدولة الكبرى بما تملك من قدرات وإمكانات. ويقول محمد بن سلمان في الوقت الحالي للأمريكيين أنه على استعداد ليكون عراب حلول الأزمات في المنطقة، وهو أمر يرتبط بالرؤية السعودية للمشهد السياسي في المنطقة، بالإضافة إلى أنه يتطلع إلى تنفيذ رؤية 2030 التي تتطلب مستوى عالٍ من الأمن والاستقرار، خاصة أن مدينة نيوم تطل على البحر الأحمر، وهو أمر يتطلب الهدوء.

➤ علي فايز - ناشط سياسي

لا يوجد لدى محمد بن سلمان أية مشكلة في التطبيع، بل يجده جسراً لإنجاز طموحه الشخصي، ولكنه يتحيز الفرصة المناسبة لبيع خطوة التطبيع بشكل لا يخلق له أزمة داخلية وخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يثق محمد بن سلمان بالولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً بعد العدوان على اليمن، ولذلك اتجه إلى البريكس، وعمل على فتح الخطوط مع إيران عبر الصين. لكن ذلك تكتيك لتحسين شروطه مع أميركا وتقويته لإنجاز ما يريده ويتناسب ذلك مع استراتيجيته للعب دور إقليمي/ دولي وليثبت لأميركا قدرته على التحرك بدونها. بعد طوفان الأقصى صارت المسألة معقدة جداً لدى محمد بن سلمان وواشنطن،

لكنهم عملوا على إيجاد فرصة، وهو ما عبّر عنه الحراك الأميركي وبيان الخارجية السعودية الأخير، والذي جاء فيها أن الرياض "أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأميركية أنه لن يكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية".

التنازلات التي يمكن أن تقدمها السعودية

➤ د. فؤاد إبراهيم - باحث سياسي

أول تنازل يقدمه النظام السعودي هو فلسطين نفسها التاريخية، والتي تمثل قضية العرب والمسلمين المركزية. وثانياً، إن النظام السعودية في موازنة الخيارات سوف يختار عرشه على أي حل يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني، ولذلك فهو على استعداد للتنازل عن حل الدولتين والاكتفاء بتحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية والحياتية، مقابل أن يحصل النظام السعودي على ما يريده من الأميركي وخصوصاً: الاتفاقية الدفاعية، وسلاح نوعي، وتسهيلات في المشروع النووي. في الواقع، إن ما يجري الحديث عنه لناحية حل الدولتين بدا واضحاً أن السعودي يسير نحو نموذج مضلل، أي دولة فلسطينية منزوعة السيادة أو حتى "وعد" إسرائيلي بتمكين الفلسطينيين من دولة فلسطينية. وفي الحالتين هو تنازل عن حل الدولتين ولكل بطريقة مراوغة.

➤ علي مراد - باحث سياسي

من المرجح أن يتنازل السعودي عن المطلوب للفلسطينيين في مسألة الالتزام الإسرائيلي بالدولة الفلسطينية، وهو ما ألمح إليه محمد بن سلمان في مقابله مع "فوكس نيوز" في أيلول ٢٠٢٣ بأنه يجب أن يكون هناك ما يحسن حياة الفلسطينيين، ويؤكد ذلك ما نقله موقع "أكسيوس" عن مستشار الأمن القومي السعودي مساعد العيبان بأن السعودية مستعدة للقبول بما دون الالتزام بالدولة الفلسطينية، مع إدخال مسألة وقف إطلاق النار في غزة كأحد "الإنجازات" التي ستُنسب للسعودية لاحقاً عندما تختتم صفقة التطبيع. أما على الصعيد الأميركي فيبدو أن محمد بن سلمان لن يتراجع عن مطالبه الثلاث من واشنطن، لكنه قد يقبل بأن يحصل على اتفاق دفاعي على شاكلة الاتفاق الدفاعي الياباني الأميركي أو الكوري الجنوبي الأميركي (حليف استراتيجي من خارج حلف الناتو)، وأيضاً من الممكن أن يوافق على برنامج نووي يخصب فيه اليورانيوم على أرض السعودية، لكن بأيدي الأميركيين والأوروبيين وليس السعوديين بشكل مباشر.

➤ مودة إسكندر - إعلامية

إحدى بنود التطبيع كانت تتعلّق بتحصيل ضمانات معينة للفلسطينيين، للخروج من حرج أن السعودية كانت راعية المبادرة العربية، وهي نفسها تتجه للتطبيع.

اليوم ومع تواصل العدوان على غزة، قد تريد السعودية أن تتلقّف ما فشلت في تلقّفه في بداية الحرب، من اتخاذ موقف داعم للفلسطينيين يمكن أن تستثمره في تحسين صورتها. وعليه ممكن أن تكون ضمانات معينة تتعلق بالقضية الفلسطينية اليوم إحدى البنود على الطاولة.

الحسابات التي فرضتها المعركة في غزة والجبهات الاسنادية لمحور المقاومة، ومع اشتعال الجبهات والتهديد المباشر الذي قد يلحق بالمملكة مع الجانب اليمني، ومع بروز انهيار الكيان الأمني والسياسي وانتفاء أي مشروع لإقامة تحالف أمني معه ومع تكشف التراجع البارز للدور الأميركي في المنطقة.

وبالتزامن مع الموقف الدولي والأممي المُدين لمجازر الإبادة الجماعية في غزة، وتناقض هذه الصورة مع ما تحاول السعودية رسمه لنفسها من إصلاحات، قد يؤدي ذلك إلى إطلاق حسابات جديدة، تتعلّق بصفقات دفاعية وضمائم أمنية، ما قد تتصدّر الاهتمامات الاقتصادية الأخرى حالياً. ولعل هذا ما برزت معاملة مع سماح أميركا بإعادة تزويد السعودية بنظام ثاد للدفاع الجوي.

➤ د. حسن سرور - محلل اقتصادي وسياسي

تم تعطيل المطالب السعودية من قبل واشنطن بالنظر إلى التوتر الموجود بين الإدارة الأميركية والسعودية. إلا أن ثمة مستجدات أخرى تعيد إحياء هذه المطالب، وهي مشروع الممر الهندي الذي يخدم توجهات الولايات المتحدة في المنطقة، والتطبيع المرتقب، ويحقق أرباح لحرب الولايات المتحدة في حربها مع الصين حيث توجد بدائل لمشروع الحرير الصيني. ولذلك على هذا الممر الذي يمر بالسعودية إشكالات على المستوى الإقليمي بسبب الضرر الاقتصادي الذي يطال العديد من دول المنطقة بما في ذلك العراق ولبنان ومصر وتركيا. وبالتالي يكون هنا التطبيع مسألة أميركية أكثر من كونها سعودية.

الأميركي جاهز للتطبيع في الوقت الحالي، إلا أن السعودية ليست مستعجلة في تنفيذ هذا الأمر، إنما ترتقب نتائج الانتخابات الأميركية كما يرتقب آخرون، في المقابل محمد بن سلمان علاقته جيّدة مع ترامب، ولذلك قد يكون عودة الأخير إلى المشهد، لصالح ابن سلمان الذي يفضّل بدوره أن يسلمه ورقة التطبيع. اليوم

الأميركي يحاول تسويق التطبيع في ظل الإجرام في غزة، بينما السعودية تحاول قدر المستطاع التملّص من الحرج الذي قد ينالها في هذا الإطار.

➤ حسان عليان - باحث سياسي

يمكن أن يتنازل السعودي في حال كان هناك ضمانات أميركية بالمطلق، وألا يكون هناك أي تهديد للأمن السعودي، خصوصاً بعد العدوان السعودي على اليمن الذي بدأ بدعم أميركي ثم تخلّت واشنطن عن الرياض، ولذلك ثمة أزمة ثقة بين السعودية والولايات المتحدة، فضلاً عن أنه كان هناك توجه للتعاون مع الصين وروسيا، وهو كان مبعث قلق بالنسبة للأميركي الذي حاول في أكثر من مرة استعطاف السعودي. أيضاً في الحرب على اليمن، تخلف ترامب عن تقديم مساعدات عسكرية لمحمد بن سلمان.

أعتقد أنه بعد طوفان الأقصى، سيكون وضع التنازلات أصعب بالنسبة للسعودي، إلا إذا كان هناك وضوح مطلق في الرؤية الأميركية، في التعاطي مع الشروط السعودية الأولى، وفي إنشاء دولة فلسطينية بالكامل، هنا يمكن أن تتخلى الولايات المتحدة عن أن تكون الإمارات هي الدولة المحورية في المنطقة بالنسبة لها، وأن تعود السعودية كما كانت في السابق.

بتقديري، السعودي حتى الآن ليس لديه ثقة بالأميركي، خاصة في تنفيذ مطالبه الجديدة، بما في ذلك إنشاء مفاعل نووي، وهو أمر لا يرغب به كل من الولايات المتحدة وكيان الاحتلال. بالإضافة إلى مطالبة السعودية بإنشاء استراتيجية أمنية مع أميركا، وأن تتزوّد بأسلحة حديثة. وكأن السعودية تعود إلى الشراكة القديمة مع الولايات المتحدة وهي "النفط مقابل الحماية".

➤ علي فايز - ناشط سياسي

في حال وافقت الولايات المتحدة الأميركية على مطالب محمد بن سلمان، فإنه سيتنازل عن الحق الفلسطيني كلّ بشرط وجود إعلان لدولة فلسطينية، ولو كان ورقياً يستطيع بيعه للرأي العام الداخلي والخارجي. مع الإشارة إلى أن تحفيز محمد بن سلمان للتمسك بحدود الـ 67 جيد مرحلياً، لحين تكشف الواقع بشكل واضح لا لبس فيه.

تتلخّص المطالب السعودية مقابل صفقة التطبيع، ببدء العمل على برنامج نووي، والوصول إلى شراكة أمنية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى حيازة الأسلحة الثقيلة. ومرد ذلك، إلى التطلّعات السياسيّة الجديدة لمحمد بن سلمان وفق رؤية 2030، وهو ما يتطلّب تصفير الخلافات السعودية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى تأمين الحماية الأمنية في الداخل السعودي خاصة في ظل التهديد الذي تشكّله أنصار الله، وذلك عملاً بالقاعدة التالية: التطبيع مقابل الحماية، وبالتالي، يظهر أن القضية الفلسطينية ليست ضمن حسابات الرياض على الإطلاق، وكل ما جرى الحديث عنه في الخطاب السعودي بما يخصّ فلسطين اقتصر على تحسين الواقع المعيشي، ثم حمل مطالب أخرى مثل وقف إطلاق النار في غزة وحل الدولتين من باب درء الحرج عن السعودية، وهي بذلك تحاول القول أنها حقّقت شيء - أي شيء - للفلسطيني حتى لو كان شكلياً، وتريد أن تسوّق للعالم الإسلامي أنه كان لهذا التطبيع قيمة على المستوى الفلسطيني، في الوقت الذي سيكون ثمّنه فلسطين.